PROTECTION
CONSORTIUM OF IRAQ

Funded by
European Union
Humanitarian Aid

”أيــن يجب أن نذهب؟“

إيجاد حلول دائمة للنازحين المتبقين فى العراق

Photo: NRC

جدول المحتويات

الشكر وتقدير 2

نبذة عن تحالف حماية العراق 2

الاختصارات 3

التوصيات 4

المقدمة 5

الخلفية 7

خطة الوطنية للنازحين الداخليين وخارطة الطريق للحلول 8

المنهجية 9

النزوح المطول: تجارب النازحين وتحدياتهم 10

الوصول إلى الخدمات والحقوق 10

المواقع غير الرسمية: الضعف ونوايا الحركة 11

الوثائق المدنية 13

المنحة للعودة وإعادة الإدماج 15

الشروط في مناطق الأصل 17

الخلاصة 20

الشكر وتقدير

هذا التقرير تمت كتابته من قبل كورين لينيكار (مجلس الدنماركي للاجئين)، جوردان ليسر-روي (اللجنة الدولية للإنقاذ)، وعمرول إسلام (المجلس النرويجي للاجئين) بدعم من فرق البرامج في المحافظات الأنبار، ديالى، كركوك، نينوى، وصلاح الدين. يعرب المؤلفون عن شكرهم لمركز العدالة العراقي لجمع البيانات و شكرهم لمنظمة ريتش لإعطاء البيانات والمراجعة متعددة القطاعات.

تم تطوير هذا التقرير بدعم سخي من المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية (ECHO). يجب عدم اعتبار محتوى هذا الوثيقة تعبيرًا عن وجهة نظر ECHO، والمسؤولية عن أي خطأ أو إهمال في هذه الوثيقة تقع على الوكالات المؤلفة.

نبذة عن تحالف حماية العراق

يدعم تحالف حماية العراق **الجهود التضامنية في مجال المحافظة على حقوق الإنسان والانتعاش المستدام للنازحين داخلياً في خمس محافظات**. يقود التحالف المجلس النرويجي للاجئين بالشراكة مع مجلس اللاجئين الدنماركي واللجنة الدولية للإنقاذ، بالتعاون الوثيق مع مركز العدالة العراق والمنظمة ريتش. تُنفَّذ الأنشطة بدعم من الأجنحة الوزارية والقضائية في حكومة العراق، وبالتنسيق مع الأمم المتحدة إلى جانب الوكالات المحلية والدولية.

يتم تمويل التحالف من خلال عمليات حماية المدنية الأوروبية وعمليات المساعدات الإنسانية (ECHO).

الاختصارات

DRC	Danish Refugee Council المجلس الدنماركي للاجئين
ECHO	European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations عمليات الحماية المدنية والمساعدات الإنسانية الأوروبية
FGD	Focus Group Discussion مناقشة جماعية
GBV	Gender Based Violence العنف القائم على النوع الاجتماعي
GoI	Government of Iraq حكومة العراق
IDP	Internally Displaced Person شخص نازح داخليا
IRC	International Rescue Committee اللجنة الدولية للإنقاذ
ISIS	Islamic State of Iraq and Syria Group جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام
KRI	Kurdistan Region of Iraq إقليم كردستان في العراق
MoMD	Ministry of Migration and Displacement وزارة الهجرة والمهجرين
NRC	Norwegian Refugee Council المجلس النرويجي للاجئين
PCI	Protection Consortium of Iraq تحالف حماية العراق
PDS	Public Distribution System نظام التوزيع العام
SSN	Social Safety Net الشبكة الأمان الاجتماعية
UN	United Nations الأمم المتحدة

التوصيات

التوصيات أدناه تقترح إجراءات لأصحاب المصلحة والذين يتحملون المسؤولية لتلبية احتياجات النازحين داخلياً في العراق.

حكومة العراق

- تعزيز القدرة والتمويل المالي للوزارات الرئيسية ومديريات المحافظات على مستوى المحافظة التي تعمل على تقديم خدمات ودعم للنازحين الداخليين، بما في ذلك دمج العودة ومنح إعادة التوطين، صندوق تعويضات الإسكان، وصندوق الشهيد.
- ضمان الأهمية المركزية لقضايا الحماية والتماسك الاجتماعي في التخطيط والأنشطة التنموية وتعزيز التنسيق بين وكالات الحماية مثل وزارة الهجرة والمهجرين ووزارة الداخلية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووكالات التنمية / ووكالات البنية التحتية مثل وزارة التخطيط ووزارة البيئة.
- العمل نحو الموافقة الرسمية على خارطة الطريق، مع التزامات محددة بالوقت وخطط تنفيذ. كجزء من هذه العملية، تعزيز المشاركة في إيجاد الحلول للعودات المحظورة سياسيًا، ومبادرات التماسك الاجتماعي والعدالة التصالحية في المناطق المتأثرة بالنزاع.
- تحسين الوصول للجهات الفاعلة الإنسانية والاستجابة للاحتياجات من خلال تحسين عمليات التأشيرات وإصدار رسائل الوصول، وفصل الوصول عن المخاوف الضريبية والإدارية.

الأمم المتحدة

- تحسين إدماج الجهات الإنسانية والتنموية وبناء السلام في التخطيط والمشاركة المتعلقة بالحلول المستدامة وتيسير إدماج النازحين الداخليين المتأثرين في المناقشات والتخطيط. وهذا أمر مهم بشكل خاص للمبادرات على مستوى الاستجابة بما في ذلك نظرة عامة لانتقال العمل الإنساني لعام 2024، والخريطة الزمنية، وتخطيط الطوارئ القطاعي.
- تعزيز المساءلة في التعامل مع وزارات ومديريات حكومة العراق، وذلك بشكل خاص فيما يتعلق بالتزامات الخارطة الزمنية، والوثائق المدنية، وصرف منح العودة والدمج وإعادة التوطين، والوصول الإنساني.

الجهات المانحة والسفارات

- تواصل استراتيجيات المانحين مع الشركاء لتمكين التخطيط بشكل أفضل، ويُنظر إلى توجيه التمويل المرن إلى الشركاء والبرامج التي تنظر إلى الضعف المرتبط بالنزوح لبقية حمولة النازحين الداخليين في العراق.
- ضمان الأهمية المركزية لقضايا الحماية والتماسك الاجتماعي في تمويل التنمية، بما في ذلك آليات الاستهداف التي تأخذ في اعتبارها الضعف وحالة النزوح.
- دعم أنشطة بناء القدرات داخل الوزارات والمديريات، خاصة فيما يتعلق بمديريات الشؤون المدنية.

- **الجهات المعنية 'بالتواصل' بين المجالات (الإنسانية، التنموية، وبناء السلام)**

- تعزيز التنسيق بين الوكالات لضمان التوافق في القضايا الرئيسية المتعلقة بالوصول، والتمويل، وتقديم المساعدات بشكل مبدأي.
- دعم فاعلي الحكومة العراقية من خلال مبادرات متخصصة لبناء القدرات تهدف إلى زيادة طرق جمع البيانات، وتعزيز الكوادر والأنظمة لتقديم الخدمات، وتأمين البيانات لإدارة الحالات الخاصة بالحماية.

المقدمة

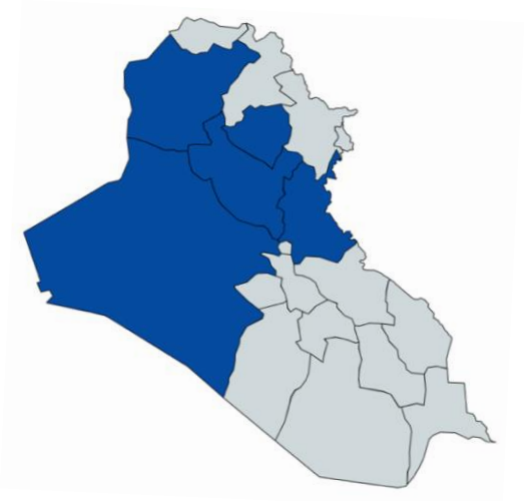

في ذروة الصراع مع ما يُسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق، هاجر أكثر من 6 ملايين عراقي من منازلهم - مضطرين للعيش في مخيمات للنازحين داخلياً، أو في تجمعات غير رسمية، وأماكن مؤقتة أخرى. الآن، بعد مرور أكثر من ست سنوات على نهاية الصراع النشط، عاد حوالي 4.8 مليون عراقي[1] إلى مناطقهم الأصلية.[2]على الرغم من أن هذه العودات يمكن اعتبارها إشارة إلى التقدم نحو التعافي ما بعد الصراع والمرونة داخل المجتمعات، فإن فعل العودة بحد ذاته لا يمكن اعتباره حلاً دائماً للتهجير.[3]

اليوم، يواجه بعض العراقيين الذين عادوا إلى منازلهم صعوبات في المضي قدماً في حياتهم بسبب نقص الدعم؛ وأكثر من 1.1 مليون عراقي ما زالوا نازحين داخلياً في محافظات شمال ووسط العراق[4]. خلال السنة الماضية، توقفت وتيرة العودات، وفي الأشهر الأخيرة، تشير مراقبة من قبل الأمم المتحدة (UN) إلى أن العديد من العائدين قد نزحوا مرة أخرى. [5]**تشير البيانات ضمن هذا التقرير إلى ارتفاع معدلات النزوح الثانوي، وزيادة عدد النازحين الداخليين الذين تم نزوحهم مرتين أو أكثر.**[6]

تم إغلاق المخيمات التي تم إنشاؤها في العراق الاتحادي خلال الصراع لاستيعاب النازحين الداخليين بين عامي 2020 و2021، وأعلنت حكومة العراق في بداية عام 2024 عن إغلاق جميع مخيمات النازحين الداخليين في إقليم كردستان في العراق (KRI) في الوقت القريب. [7] ومع ذلك، مع تحول الاستجابة في العراق من النهج الإنساني إلى النهج الذي يركز على التنمية، فإن العدد المتبقي من النازحين داخليًا مازالوا يواجهون تحديات محددة لإيجاد حل دائم للنزوح، بما في ذلك الاندماج في الاقتصادات المحلية، والمشاركة في أنظمة التعليم الرسمي، والمطالبة بالإعانات الحكومية أو التعويضات. أو في بعض الحالات التنقل بحرية من مكان إلى آخر.

ومن الواضح على نحو متزايد أن العراقيين الذين يعانون من النزوح لفترات طويلة يحتاجون إلى خيارات مستدامة تتجاوز[8]"العودة إلى المنطقة الأصلية"، ومع ذلك، فإن الحلول البديلة (أي الاندماج المحلي وإعادة التوطين في مواقع ثالثة) المقدمة ضمن إطار الحلول المستدامة للجنة العمل المشترك للإنقاذ (IASC) لم تحظ بالاهتمام أو التمويل الكافي في العراق.

يأتي هذا التقرير كمتابعة لتحليل وتوصيات أثيرت في تقرير مشترك بعنوان "الحياة على هامش" لعام 2022 من قبل مجلس الدنماركي للاجئين ، واللجنة الدولية للإنقاذ، والمجلس النرويجي للاجئين، وجمعية نساء بغداد، ومركز العدالة، والتحالف هارتلاند، ومنظمة كردستان لمراقبة حقوق الإنسان، الذي حذر من أن ما يقرب من مليون عراقي متضرر من النزاع يعانون من صعوبات في إعادة البناء بسبب

---

[1] https://iraqdtm.iom.int/

[2] في هذا السياق، تشمل "المنطقة الأصلية" المنزل الأصلي للفرد أو الأسرة قبل النزوح الناجم عن النزاع، أو منطقة المنزل (الحي، المجتمع) في حالة تدمير المسكن الفعلي. يُشار إلى إعادة التوطين في المنطقة الأصلية باسم مسار أو حل "العودة". لمزيد من المعلومات، راجع المذكرة التوجيهية بشأن العودة الآمنة والطوعية والكريمة في العراق

[3] "يتم التوصل إلى حل دائم عندما لا يكون لدى النازحين داخلياً أي احتياجات محددة من المساعدة والحماية المرتبطة بنزوحهم ويمكنهم التمتع بحقوقهم الإنسانية دون تمييز بسبب نزوحهم." *الحلول الدائمة للنازحين داخلياً، الأمم المتحدة، أغسطس 2020.*

[4] https://iraqdtm.iom.int/

[5] يُظهر تتبع نموذج التحول الديموغرافي بين سبتمبر وديسمبر من عام 2023 زيادة طفيفة في النزوح الثانوي؛ ويخلص تقرير المناخ والنزوح الصادر عن المجلس النرويجي للاجئين (2023) إلى أن بعض العائدين في محافظة نينوى قد اضطروا إلى الانتقال بسبب تغير المناخ.

[6] "استطلاع النزوح". تحالف حماية العراق، ديسمبر 2023.

[7] https://www.cabinet.iq/ar/category/aDOu$GSzDnEA-_z/aDOu$GSzDnEA-_z

[8] نظرة عامة على احتياجات الحماية: إبريل - سبتمبر 2023. اللجنة الدولية للإنقاذ، ديسمبر 2023

Funded by European Union Humanitarian Aid
PROTECTION CONSORTIUM OF IRAQ

عدم توفر الوثائق المدنية الظرورية التي تسمح لهم بممارسة حقوقهم والوصول إلى مخططات الحماية الاجتماعية. منذ ما يقرب من عامين، تم تحقيق تقدم كبير في ربط العراقيين بخدمات الوثائق المدنية، ومع ذلك، تستمر العقبات الكبيرة. علاوة على ذلك، يُعتبر العديد من الحالات المتبقية للنازحين الداخليين في العراق "حالات معقدة" وتتطلب خطوات متعددة للحصول على الوثائق. بالنسبة للأفراد والعائلات الذين يفتقرون إلى الوثائق المدنية، يظل هذا عائقًا رئيسيًا أمام تحقيق الانتعاش والاعتماد على الذات.[9]

هدف هذا التقرير مزدوج: أ) تحليل العقبات المحددة أمام الحلول المستدامة للنازحين الداخليين المتبقين في العراق، خاصة أولئك الذين يعيشون في التجمعات غير الرسمية؛ ب) تقديم أدلة تعزز الدعوات لتعزيز مسارات إعادة التوطين والتكامل كخطوة أساسية نحو إغلاق ملف النزوح في العراق. تهدف التوصيات المقدمة إلى دعم تنسيق أفضل وتعزيز الإجراءات البرنامجية للمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، وفاعلي الحكومة العراقية، والأمم المتحدة، وأصحاب المصلحة الدوليين لدعم الحمولة المتبقية من النازحين الداخليين الذين يواجهون خطر تركهم وراء الآخرين.

[9] يُستخدم مصطلح " حالات معقدة " عادةً للإشارة إلى العوائق القانونية الخاصة بالنازحين الذين يُنظر إليهم على أنهم ينتمون إلى "تنظيم الدولة الإسلامية". في مثل هذه الحالات، عادة ما تكون العوائق التي تحول دون استعادة المستندات القانونية أعلى، ويستغرق التعامل مع المحاكم وقتًا أطول.

PROTECTION CONSORTIUM OF IRAQ
Funded by European Union Humanitarian Aid

الخلفية

في نهاية عام 2022، قام فريق القطري للأمم المتحدة في العراق بإضفاء الطابع الرسمي على نظرة عامة على التحول الإنساني والتي كانت بمثابة توجيه للجهات الفاعلة في مجال الاستجابة مع تحرك السياق الإنساني في العراق نحو نهج الترابط، مع نسبة أكبر من الأهداف التنموية وزيادة الملكية من قبل السلطات الحكومية. وعلى الرغم من المحاولات الجادة للتنسيق، إلا أن الانتقال الإنساني أدى إلى إلغاء سريع للمجموعات المتخصصة، وساهم في فراغ المعلومات والتنسيق بين الوكالات وتزامن مع انخفاض حاد في تمويل الإغاثة. في حين أن مجموعات التنسيق الجديدة المستندة إلى المناطق أبدت اهتمامًا أوليًا من قبل السلطات الفرعية، إلا أن عدم المساءلة ونقص الموارد، بالإضافة إلى زيادة التدخل البيروقراطي، أدى إلى تحول هذه المجموعات بسرعة إلى تحدي لتقديم المساعدات بمبادئها بدلاً من أن تكون وسيلة لدعم الحلول المملوكة محليًا.

اليوم، ما لا يقل عن 1.1 مليون عراقي لا يزالون نازحين داخلياً في شمال ووسط العراق. التحديات المتعلقة بجمع البيانات وآليات التتبع غير الموفَّرة بشكل جيد يعني أن هذه الأرقام قد تكون أعلى بكثير. [10] في عام 2021، أكملت حكومة العراق خطة إغلاق جميع مخيمات النازحين الداخليين الرسمية في العراق الاتحادي، مما أدى بفعالية إلى تقديم خيارين صعبين أمام النازحين الداخليين: العودة إلى مناطق الأصل (غالباً تحت ضغط أو بمعلومات محدودة حول الخدمات المتاحة) أو النزوح المطول في التجمعات غير الرسمية المميزة بنقص المأوى والمرافق والخدمات، وارتفاع مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي.

لا تعد المخيمات حلاً للنزوح، وبينما عاد الكثيرون في العراق وأعيد دمجهم في الأنظمة المحلية، حذر أعضاء تحالف حماية العراق مرارًا وتكرارًا من أن الإغلاق المتسرع لمخيمات النازحين داخليًا لا يبلو أنه ساهم في وضع حد للنزوح لجميع النازحين داخليًا في العراق.

وفي الواقع، أدى إغلاق المخيمات على مدى السنوات القليلة الماضية إلى جولات جديدة من النزوح وزيادة نقاط الضعف. [11]لقد أثرت الوثائق المدنية، أو عدم وجود الوثائق على الكثير من هذا التناقض؛ وفي آخر إحصاء، من المرجح أن يكون ما يزيد عن 430.000 نازح عراقي بدون وثائق أساسية[12]، وكما هو الحال مع التقديرات الإحصائية للنازحين داخلياً، فمن المتوقع أن يكون هذا العدد أعلى بكثير في الواقع[13].

أدى هذا إلى أن يعيش النازحون في حالة من عدم الاستقرار على أطراف المدن، مثل حي الانتصار في الموصل، حيث يعرضون غالبًا للنزوح الثانوي أو لا يتمتعون بالخدمات الأساسية والقبول من قبل المجتمعات بعد العودة العفوية إلى القرى مثل القائم في محافظة الأنبار.

في بيان صادر في يناير 2024، أعلنت حكومة العراق عن خطة إغلاق مخيمات النازحين الداخليين في إقليم كردستان بحلول نهاية يوليو. نظرًا للتحديات الغير محلولة التي تواجه النازحين الداخليين حتى الآن، يحذر فاعلو الإغاثة الإنسانية والحماية من أن إغلاق هذه المخيمات سيزيد من التحديات التي تواجه الفئات النازحة مثل الوصول إلى الخدمات والقدرة على ممارسة الحقوق. من غير المرجح أن يؤدي إغلاق هذه المخيمات إلى نتائج إيجابية للأسر والأفراد المتضررين. **اليوم، مع تقليص التمويل الإنساني، يتعين بشكل ملح على الجهود المزيدة لتعزيز المسارات لتمكين حلول تستجيب للواقع المعيشي للنازحين الداخليين في العراق.**

حلول دائمة للنزوح الداخلي

تُفهم عمومًا الحلول الدائمة على نطاق واسع على أنها الحالة التي لا يعود فيها لدى الأفراد والمجتمعات النازحة أي احتياجات محددة للمساعدة والحماية مرتبطة بنزوحهم. هناك عادة ثلاثة مسارات مختلفة للحلول الدائمة: إعادة الإدماج المستدام في المكان الأصلي (العودة الطوعية)؛ التكامل المحلي المستدام في مكان النزوح (الاندماج المحلي)؛ أو التكامل المستدام في مكان ثالث (إعادة التوطين).

[10] *الحصول على بيانات ممثلة عن النازحين الداخليين. المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، يناير 2017* https://www.jips.org/uploads/2018/11/UNHCR-techseries-Obtaining-representative-data-on-IDP-2017.pdf

[11] للمزيد انظر تغطية منظمة الشؤون الإنسانية لإغلاق المخيمات في العراق، بناءً على تحليل تحالف حماية العراق

[12] الوثائق المدنية المفقودة في العراق الوصول، مارس 2023.

[13] "الحياة على الهامش". المجلس الدنماركي للاجئين، اللجنة الدولية للإنقاذ، والمجلس النرويجي للاجئين، سبتمبر 2022

Funded by European Union Humanitarian Aid
PROTECTION CONSORTIUM OF IRAQ

الاعتماد على الذات يمكن أن يُنظر إليه كخطوة نحو هذه العملية، ويصف القدرة الاجتماعية والاقتصادية للفرد أو الأسرة أو المجتمع النازح على تلبية الاحتياجات الأساسية. يوضح للجنة العمل المشترك للإنقاذ (IASC) أربعة أبعاد أو مستويات أساسية لتيسير هذه الحلول: السلامة الجسدية (الأمان والحرية من التمييز بناءً على حالة النزوح)؛ السلامة المادية (الوصول إلى الخدمات)؛ السلامة القانونية (الوصول إلى التحكيم القضائي والوضع القانوني)؛ والسلامة الاجتماعية أو التماسك (المشاركة في الشؤون الاجتماعية وعمليات الحوكمة وصنع القرارات). يُشير بشكل مهم، أن الحلول المستدامة ليست هدفًا مطلقًا فقط، ولكنها عملية مرنة تعتمد على السياق والتي تحدد تدريجيًا وتحسن الضعف الناجم عن النزوح.

الخطة الوطنية للنازحين الداخليين وخارطة الطريق للحلول

لقد بذلت حكومة العراق جهودًا لمعالجة الأسباب الجذرية للنزوح الذي طال أمده وتحديد المسارات نحو الحلول الدائمة. حددت "الخطة الوطنية لإعادة النازحين إلى مناطقهم المحررة" الصادرة في نوفمبر 2020، تدخلات طموحة تهدف إلى دعم النازحين داخليًا، لكنها عانت في نهاية المطاف من عدم كفاية البيانات والموارد، والعقبات السياسية، والافتقار إلى استراتيجيات تنفيذ واضحة. ومن الناحية العملية، أعطت استجابة الحكومة الأولوية للعودة باعتبارها الحل الأساسي للنزوح.

طوال عام 2023، أحرزت الأمم المتحدة تقدمًا في التعامل مع الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان بشأن مسارات الحلول للحالات الإنسانية المتبقية من خلال مكتب المستشار الخاص لحلول النزوح الداخلي، روبرت بايبر. وتسعى "خارطة الطريق للحلول"، كما تم وصفها، إلى مراجعة التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الوطنية للنازحين، والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المعايير المتجددة لخطة العمل، وتحديد التزامات المالية من الحكومة العراقية لتنفيذ الحلول. خلال العام الماضي، شهدت المناقشات مع الحكومة العراقية فترات مد وجزر، مع التوصل إلى الاتفاق ضمني في أكتوبر 2023 للتحرك نحو نهج متعدد الوزارات لمعالجة ملف النزوح المتبقي. وفي حين أن أي اتفاق، مهما كان محدوداً، يمكن اعتباره خطوة في الاتجاه الصحيح، إلا أن خارطة الطريق، كما تم تصميمها، تواجه تحديات في تخفيف المدى الكامل للحواجز التي يواجهها النازحون داخلياً في العراق.

منذ بداية المناقشات، أكدت المنظمات المدنية، بما في ذلك الوكالات الدولية، على أهمية توسيع الحلول بعيدًا عن العودة إلى مناطق الأصل، وأشارت إلى ظروف غير مضيافة للعودة في المناطق المتضررة من النزاع. تُظهر التجربة التشغيلية والتحليل المتعدد القطاعات باستمرار أن الظروف غير مواتية في مناطق العودة المحتملة، بما في ذلك الفجوات في توافر الخدمات الأساسية وتقديمها. كشفت التقارير المشتركة السابقة للمجلس الدنماركي للاجئين واللجنة الدولية للإنقاذ والمجلس النرويجي للاجئين عن العقبات الزائدة التي يواجهها النازحين الداخليين للوصول إلى الخدمات المحدودة بالفعل مثل التعليم والرعاية الصحية. على الرغم من مشاركة المنظمات غير الحكومية مع فريق الأمم المتحدة في البلاد، إلا أن الاتفاق الأولي مع الحكومة لا يبرز بشكل كاف أهمية تعزيز جميع المسارات المؤدية إلى حلول دائمة للنزوح.

إلى جانب التأثير الضار على المجتمعات النازحة نفسها، فإن إغفال مسارات إعادة التوطين والإدماج يثير قضيتين رئيسيتين: أ) خطر عدم وجود مساءلة الأمم المتحدة والقطاعات أمام المجتمعات المتضررة؛ و ب) احتمال إلقاء اللوم على الجهات الفاعلة الإنسانية في إرساء الأساس لعمليات العودة الفاشلة والنزوح الثانوي في المستقبل. المؤشرات الأولية ليست واعدة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤثر إغلاق مخيمات النازحين الداخليين الرسمية في إقليم كردستان على 157,000 نازح داخلي [14]. تصل نسبة تصل إلى 95٪ من النازحين الداخليين في المخيمات في إقليم كردستان إلى عدم النية في العودة إلى مناطقهم الأصلية خلال الـ 12 شهرًا القادمة، بشكل أساسي بسبب عدم الاستقرار الأمني ونقص التوثيق المدني والإسكان والفرص الاقتصادية. [15]بشكل مقلق، كان 4٪ من الذين عادوا إلى مناطق أصلهم من المخيمات في إقليم كردستان خلال العام الماضي مضطرون للانتقال مرة أخرى بسبب نفس العقبات، ما أدى إلى تفاقم الضعف والحاجة إلى دعم متجدد من الوكالات والجهات المانحة الدولية.[16] في المحادثات التي يقودها الأمم

[14] العراق والأمم المتحدة تتعاونان لإغلاق مخيمات النازحين في إقليم كوردستان روواو (2023)

[15] تقييم الاحتياجات الشاملة. منظمة ريتش، يناير 2024

[16] Ibid

Funded by European Union Humanitarian Aid
PROTECTION CONSORTIUM OF IRAQ

المتحدة حول إغلاق المخيمات، تم استبعاد المنظمات غير الحكومية إلى حد كبير. وفي الوقت نفسه، تبقى مسارات الحلول المستدامة للنازحين الداخليين المتبقين في العراق الفيدرالي غامضة وغير قابلة للتحقيق في المدى القريب

المنهجية

هذا التقرير يعتمد على ثلاث مجموعات من الأدلة الأولية: أ) استطلاع لـ 938 مستجيبًا حاليًا في المستوطنات غير الرسمية عبر 5 محافظات (أنبار، ديالى، كركوك، نينوى، وصلاح الدين)؛ ب) بيانات نوعية من المساعدة القانونية وبرامج الحماية وسبل العيش ضمن التحالف الذي يضم عدة جهات تحت مظلة الحماية إلى جانب المناقشات المجموعية في نينوى وكركوك؛ و ج) إشارات من التواصل مع قادة البعثة الأممية، والجهات المانحة الإنسانية والتنموية، ونظرائهم الوزاريين كجزء من مناقشات خارطة الطريق. قام بحث مكتبي تكميلي بمسح المنشورات ومجموعة البيانات ذات الصلة حول اتجاهات النزوح في العراق، وإطار الحلول الدائمة، ومراقبة الحماية من قبل شركاء الاستجابة.

موظفو المساعدة القانونية في المجلس النرويجي للاجئين يتحدثون مع ممثلي المجتمع في القائم، أنبار

بين نوفمبر وديسمبر 2023، أجرى المجلس الدنماركي للاجئين(DRC) ، اللجنة الدولية للإنقاذ(IRC) ، المجلس النرويجي للاجئين(NRC) ، ومركز العدالة العراق استطلاعًا لـ 938 مستجيبًا في المستوطنات غير الرسمية في محافظات أنبار، ديالى، كركوك، نينوى، وصلاح الدين. وكان 52% من المشاركين من النساء وأكثر من 15% من ذوي الإعاقة. جميع المشاركين في الاستطلاع كانوا فوق سن 18 عامًا. وتم وضع بيانات المسح الكمي في سياقها من خلال تحليل رؤى والتحليلات المستقاة من البرامج، ومن خلال مناقشات جماعية (FGDs) أجريت في الموصل وسنجار في فبراير 2024. كما تم الاستفادة من بيانات مناقشات المجموعات الجماعية التي أجراها التحالف في نينوى وكركوك في يونيو 2023، والتي تناولت على وجه التحديد تجارب النساء مع النزوح الطويل ونوايا حركتهن. واجه أفراد الحماية التابعون للتحالف قيودًا على الوصول عند محاولتهم الوصول إلى المجتمعات النازحة داخليًا خلال عام 2023 وبداية عام 2024، مما قيد أنشطة جمع البيانات النوعية التكميلية.

أخيرًا، تشارك المجلس الدنماركي للاجئين(DRC) ، اللجنة الدولية للإنقاذ(IRC) ، والمجلس النرويجي للاجئين (NRC) جميعًا في مناقشات خارطة الطريق التي تديرها الأمم المتحدة، وتشارك في معظم هيئات التنسيق المتبقية.[17] تم استخدام الإدراكات المستمدة من المشاركة في هذه الفضاءات، بالإضافة إلى المناقشات الثنائية مع المانحين، لتثليث النتائج وصياغة توصيات محددة.

النزوح المطول: تجارب النازحين وتحدياتهم

كما هو مذكور أعلاه، لم يقل عدد النازحين العراقيين بشكل ملحوظ منذ إغلاق مخيمات النازحين الداخليين في العراق الاتحادي.[18] هناك عدة عوامل مساهمة في انتشار التشرد المستمر، بالإضافة إلى التحديات المستمرة التي تمنع النازحين الداخليين من العودة إلى مناطقهم الأصلية، أو من دمج أنفسهم بشكل مستمر في مناطق النزوح، أو من الانتقال إلى مواقع ثالثة. تسلط الأقسام أدناه الضوء على ماهية هذه العوائق وكيف أنها مترابطة بشكل متزايد، وتحدد تجارب الفئات المتضررة من خلال مراجعة البيانات حول نوايا الحركة والعوائق التي تحول دون تحقيق الحلول الدائمة.

الوصول إلى الخدمات والحقوق

لا يزال الوصول إلى الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم وخطط شبكات الأمان الاجتماعي الحكومية غير كاف وغير عادل لبقية النازحين داخليًا.[19] الافتقار إلى سبل العيش والأسواق الوظيفية يؤدي إلى زيادة إعاقة قدرة الأسر على توليد الدخل وتلبية الاحتياجات الأساسية مثل المأوى والتغذية، ويعمل كعائق أمام القرارات المتعلقة بالعودة إلى المنطقة الأصلية. **أظهر 40% من المشاركين في استطلاع اتحاد حماية العراق إلى "الافتقار إلى الخدمات والبنية التحتية" كدافع أساسي لعدم العودة إلى مناطقهم الأصلية؛ وأشار ما يقرب من 60% من المشاركين الذين نزحوا أكثر من مرة إلى "نقص الخدمات" كسبب لنزوحهم الثانوي (أو اللاحق).**[20]

وضع النزوح يعتبر عاملاً مضاعفاً للضعف، حيث يقلل بشكل أكبر من قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات وممارسة حقوقهم. يتم تخصيص الخدمات والدعم الحكومي من خلال المكاتب على مستوى المحافظة، ويجب على الأفراد البحث عن الخدمات في محافظتهم الأصلية. يعتبر الوصول إلى الخدمات العامة، مثل الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية وغيرها، أمراً حيوياً بالنسبة للنازحين الداخليين حيث يؤثر بشكل مباشر على قدرتهم على إعادة بناء حياتهم وإعادة التكامل في المجتمع، مما يعزز الاستقرار. بدون الخدمات الأساسية، تشير تحليلات تحالف الحماية إلى أن الأفراد يشعرون بالتردد في العودة إلى بيئة لا يمكن تلبية احتياجاتهم الأساسية فيها.

يعد الوصول إلى الخدمات أيضًا مشكلة مهمة للأشخاص الذين يعيشون في حالة نزوح، حيث لا يتمتع النازحون بنفس الحقوق في منطقة نزوحهم مثل المجتمع المضيف. تبين أيضًا أن نقص الخدمات والموارد يزيد من التوترات بين المجتمعات التي يجب أن تشترك في الموارد المحدودة بالفعل. وكما قالت إحدى ربات الأسرة النازحة في محافظة كركوك: "لأننا لسنا من المنطقة، فإننا نشعر بالقلق دائمًا من الوقوع في المشاكل".[21]

---

[17] تشمل هذه الهيئات: الفريق القطري الإنساني(HCT) ، المنتدى الفني للحلول الدائمة(DSTF) ، مجموعة العمل الفنية للحلول الدائمة (DSTWG)، مجموعة عمل الوصول الإنساني(HAWG) ، منتديات التنسيق المشتركة(JCF) ، منصة الحماية (PP) والمنطقة هيئات التنسيق القائمة(ABC)

[18] https://iraqdtm.iom.int/

[19] نظرة عامة على احتياجات الحماية: أبريل-سبتمبر 2023. لجنة الإنقاذ الدولية، ديسمبر 2023

[20] " استطلاع النزوح". اتحاد حماية العراق، ديسمبر 2023

[21] ibid

Funded by European Union Humanitarian Aid
PROTECTION CONSORTIUM OF IRAQ

يمتلك العراق أساس نظام ضمان اجتماعي لائق، بما في ذلك دعم الدخل الأساسي، وشبكة الأمان الاجتماعي، وخدمة التوزيع العام للحصص الغذائية الشهرية. **ومع ذلك، يظل الوصول إلى هذه الأنظمة عشوائيًا ويستثني العديد من النازحين الداخليين.**[22] العديد من النازحين لا يعرفون ببساطة وجودها أو متطلبات التقديم. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى مجموعة من الوثائق المدنية وغيرها من الوثائق الصادرة عن الدولة للوصول إلى الخدمات القائمة على الحقوق العامة في العراق. المتطلبات تختلف من محافظة إلى أخرى مما يزيد من الارتباك في النظام. **على الرغم من الحاجة الكبيرة، وجدت الدراسة التي أجراها تحالف حماية العراق أن 65% من المستجيبين للاستبيان لم يكونوا مسجلين في شبكة الأمان الاجتماعي أو خدمة التوزيع العامة للمواد الغذائية (PDS). ومن بين المسجلين، أبلغ فقط 67% بأنهم يتلقون الاستحقاق بانتظام.**[23] في الواقع، تعتبر العقبات البيروقراطية المستمرة ونقص الموارد في النظم والعمليات المتباينة من محافظة إلى أخرى كلها عوامل تسهم في نظام توزيع المساعدات الثقيل والمتجمد في كثير من الأحيان، مما يؤدي إلى عدم حصول العديدين من المتقدمين المستحقين على المساعدة.

> *"برنامج الرعاية الاجتماعية والتعويضات لا يشمل جميع المواطنين، حيث يوجد العديد من الشروط لتكون مؤهلاً لهذه البرامج" .*
>
> مشارك في نقاش المجموعة معينة من قبل اللجنة الدولية للإنقاذ في محافظة كركوك، يونيو 2023.

المواقع غير الرسمية: الضعف ونوايا الحركة

ظهرت المواقع غير الرسمية كنتاج فرعي لإغلاق مخيمات النازحين الداخليين في العراق الاتحادي في بداية عام 2021، ويمكن تصنيفها على أنها مواقع غير مدمجة ضمن المجتمعات المحيطة ومستبعدة من الخدمات العامة.[24] تقديرات أعداد النازحين الداخليين في المواقع غير الرسمية في العراق قديمة وغير دقيقة - أخر مسح أجرته مصفوفة تتبع النزوح DTM التابعة للمنظمة الدولية للهجرة يضع عدد النازحين الداخليين في المواقع غير الرسمية في العراق الاتحادي وإقليم كردستان العراق عند 79,470، وقد أجري في عام 2022. منذ ذلك الحين، تم إلغاء التجمعات، وعانت الخدمات في المعسكرات الرسمية المتبقية بسبب تقلص التمويل الإنساني، وارتفعت الأدلة الشهادية على النزوح الثانوي. **نظرًا للانخفاض الكبير في تنسيق القطاع، إلى جانب عدم كفاية البيانات من الوزارات الحكومية الرئيسية، يعتقد ممثلو التحالف من أجل الحماية والوكالات النظيرة أن هناك عددًا أكبر بكثير من النازحين الداخليين في المواقع غير الرسمية من الموضح حاليًا في التقارير والوثائق التخطيطية.** وقد أدت القيود المفروضة على وصول المنظمات غير الحكومية التي تسعى إلى دخول المواقع غير الرسمية لإجراء مسوحات كمية إلى زيادة إعاقة جمع البيانات الدقيقة والحديثة.

أظهرت أحدث تقييم متعدد القطاعات من المنظمة ريتش على المواقع غير الرسمية[25] أهمية الاحتياجات الأساسية البارزة مثل المأوى اللائق، والرعاية الصحية، وفرص كسب العيش، والأمن الغذائي. بالإضافة إلى ذلك، أفادت العائلات المستطلعة في المواقع غير الرسمية بأنها في ديون، ومعرضة للطرد والضرر بسبب الوضع القانوني، ونقص الحقوق في المساكن والأراضي والممتلكات، والوصم الاجتماعي. أظهرت المسوحات التي أجراها التحالف في هذا التقرير أن النساء في المواقع غير الرسمية يواجهن مخاطر حماية إضافية، بما في ذلك استغلالهن والاعتداء عليهن والتحرش الجنسي. يتعرض الأشخاص الذين يعيشون في المواقع غير الرسمية لمخاطر مستمرة للطرد، حيث أنهم غير قادرين على تحقيق أي حقوق في المساكن أو الأراضي أو الممتلكات ويظلون على محك رغبة أصحاب الأراضي، وهم أساسًا

---

[22] في بداية عام 2024، أعادت حكومة العراق فتح التسجيل في شبكة الأمان الاجتماعي (SSN) لحالات محددة بما في ذلك النساء والأطفال، دون توفير مزيد من المعلومات حول وصول أوسع للتسجيل. علاوة على ذلك، ظل نظام التسجيل في خدمة التوزيع العامة للمواد الغذائية (PDS) غير متاح لأكثر من 12 شهرًا للتسجيلات الجديدة بسبب عمليات الترقية الرقمية وعدم انتظام التحديثات من مسؤولي الحكومة العراقية حول الجدول الزمني لاستكمال عملية الترقية الرقمية للنظام.

[23] ibid

[24] إرشادات فنية بشأن تعريفات المواقع غير الرسمية. UNHCR ، سبتمبر/أيلول 2020

[25] منظمة ريتش هي شريك تنسيق تحالف حماية العراق وتتلقى تمويلًا من ECHO

Funded by European Union Humanitarian Aid
PROTECTION CONSORTIUM OF IRAQ

الملاك الخاصين أو الحكومة. يشكل خطر الطرد سببًا رئيسيًا للقلق والتوتر لهذه المجتمعات. على الرغم من هذه الظروف المروعة، لا ينوي **85% من المستجيبين الانتقال من منطقة النزوح خلال الـ 12 شهرا المقبلة. فقط 6% من المستجيبين يفكرون في الانتقال خلال الثلاثة أشهر القادمة؛ 5% خلال الستة أشهر القادمة؛ و 4% خلال العام القادم.** ومن الواضح بشكل متزايد أن النازحين يضطرون إلى البقاء في مواقع غير رسمية بسبب عدم توفر حلول بديلة أو واقعية. يمكن تقييم أسباب البقاء في المواقع غير الرسمية عبر ثلاثة مواضيع عامة: أ) نقص الوثائق المدنية؛ ب) عدم التمتع بوصول عادل إلى التعويض المناسب وشبكات الأمان الاجتماعي؛ ج) نقص الخدمات في مناطق العودة.

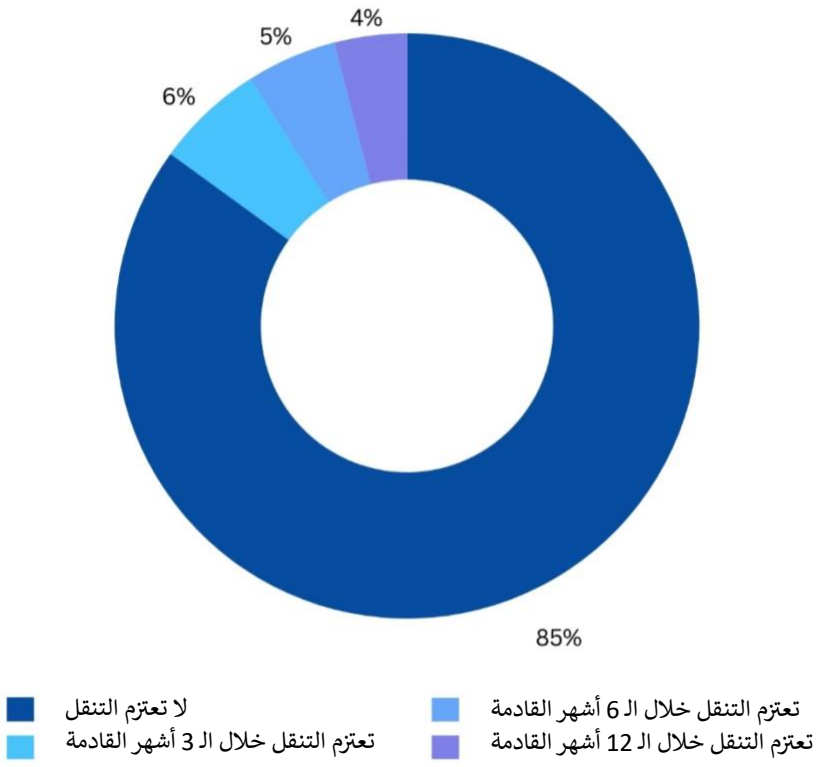

الشكل: نوايا التنقل في المواقع غير الرسمية خلال الـ 12 شهر القادمة. المصدر: تحالف الحماية للعراق

بالنسبة للمشاركين الذين يعتزمون الانتقال خلال الأشهر الـ 12 المقبلة، **فإن العودة إلى منطقتهم الأصلية ليست دائمًا موقع الحركة المفضل.** في الواقع، تشير الأدلة إلى أن الأسر التي تعيش في المستوطنات غير الرسمية والتي تقرر المغادرة غالبًا ما يتم نزوحها من مكان إلى آخر. وفي حين تأمل معظم الأسر النازحة داخلياً في العودة إلى ديارها ذات يوم، هناك حقيقتان منفصلتان تتوسطان الاختيار على المدى القريب: الظروف في مناطق العودة المحتملة، والظروف في مناطق النزوح الحالية. وفي كثير من الحالات، يؤدي تدهور السلامة وإمكانية الوصول إلى الخدمات، إلى جانب عدم إمكانية العودة على المدى القريب، إلى اضطرار الأسر في كثير من الأحيان إلى الانتقال مرة أخرى. **أفاد 65% من المستجيبين بأنهم تم نزوحهم على الأقل مرة واحدة في السنوات الثلاث الماضية، و35% تم نزوحهم مرتين أو أكثر..**

Funded by European Union Humanitarian Aid

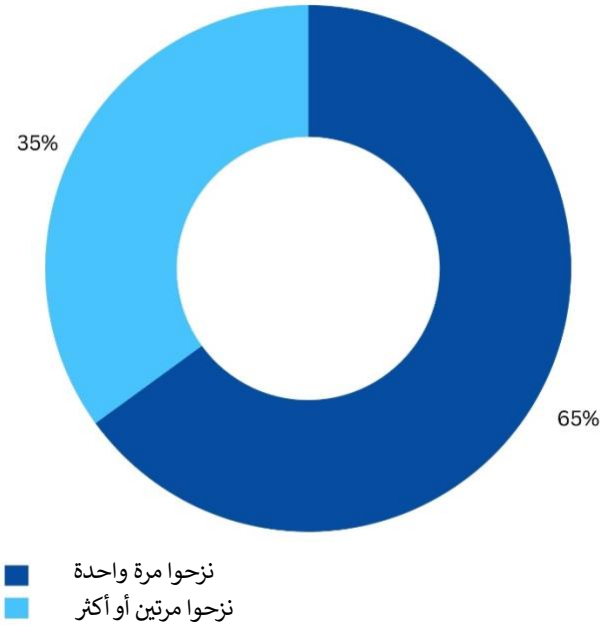

الشكل: كم مرة تم نزوحك خلال السنوات الثلاث الماضية؟ المصدر: تحالف الحماية للعراق

الوثائق المدنية

تظل الوثائق المدنية عائقًا رئيسيًا أمام الحماية القانونية للنازحين داخليًا في العراق، حيث تمنع الناس من ممارسة حقوقهم، ووصولهم إلى الخدمات العامة، غالبًا ما تستبعدهم من جهود الانتعاش وإعادة الإعمار. أظهرت استطلاعات في يونيو 2023 للمواقع غير الرسمية أن حوالي 14٪ من النازحين داخليًا يفتقرون إلى الوثائق المدنية؛ واستطلاعات في نوفمبر 2023 — التي أُجريت في المناطق التي تعمل فيها شركاء التحالف الحماية ولديهم علاقات طويلة المدى مع المجتمعات — تضع هذا الرقم أقرب إلى 38٪.[26] علاوة على ذلك، **قال أحد كل ثلاثة من المستجيبين في الاستطلاع أن نقص الوثائق هو العائق الرئيسي أمام العودة إلى المنزل.**[27]

أيضًا نقص الوثائق المدنية يتسبب في مخاطر الحماية. بدون الوصول إلى الهوية القانونية والوثائق المدنية، لا يستطيع النازحون داخليًا المرور عبر نقاط التفتيش، أو طلب الحقوق من المحاكم، أو الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية. تكون الوثائق المدنية غالبًا ما تكون مطلوبة للوصول إلى حقوق الإسكان والأرض والممتلكات، بما في ذلك استرداد الممتلكات المحتلة وحماية حقوق الإيجار، وبالتالي توفير حماية ضد الطرد التعسفي. في الواقع، يعني هذا أن النازحين داخليًا بدون وثائق أكثر عرضة لأن يكونوا ضحايا للاستغلال والإيذاء، بما في ذلك، ولكن لا يقتصر على ذلك، الطرد من المواقع غير الرسمية، والاحتجاز التعسفي، و/أو الاستغلال المالي من قبل أصحاب الأراضي رؤساء العشائر. يجد تحقق الهيئة الحماية بانتظام أن عمليات الطرد والتوترات الاجتماعية مرتبطة بنقص الوثائق — بما في ذلك الوثائق المدنية ووثائق التملك الرسمية وأوصاف الملكية — للنازحين داخليًا. كما أن الوثائق المدنية مطلوبة أيضًا كشرط أساسي للتسجيل والوصول إلى نظام الشبكة الاجتماعية في العراق وكذلك الخطط الاجتماعية للحماية.

ويشكل النقص في الوثائق أيضًا عائقًا كبيرًا أمام العودة حيث يجب إجراء الموافقات من عدة جهات لتسهيل العودة إلى المنطقة الأصلية.[28] على الورق، تضمن الإطار القانوني في العراق الوصول إلى التوثيق المدني لجميع المواطنين العراقيين، ولكن في الواقع، يتم فرض حواجز

---

[26] المنهجيات المختلفة ومواقع الاستطلاع تسهم في تباين في السكان الذين يبلغون عن وجود وثائق مدنية مفقودة. انظر أيضًا:
IRC Protection Needs Overview Monitoring and Trends (April-2023-September-2023)

[27] "استطلاع النزوح". تحالف حماية العراق، ديسمبر 2023.

[28] ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الموافقات من وزارة الهجرة والمهجرين وقوات الأمن الوطني وقوات الحشد الشعبي المحلية

Funded by European Union Humanitarian Aid

إضافية غير قانونية على النازحين الداخليين، خاصة أولئك الذين يُعتبرون مرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية. يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، اختبارات الحمض النووي، والتصاريح الأمنية، وتقديم دليل على الآباء المفقودين؛ وغالباً مع ممارسات غير قانونية أخرى مثل "التبرئة" و"الإخبار".[29] يتطلب تجاوز هذه العوائق وقتًا ومصاريف، ويستبعد عمليًا النازحين الداخليين من المحاكم. وهذا، بدوره يعقد الإدماج في المنح الخاصة بالعودة والاندماج، والوصول إلى شبكة الأمان الاجتماعي في العراق.[30]

ربط النازحين بالخدمات الاجتماعية

كجزء من عملية الانتعاش بعد النزاع، شارك تحالف الحماية للعراق في تقديم المساعدة الحيوية في مجال التوثيق المدني عبر خمس محافظات على مدى عدة سنوات.[31] ومن الأمور الواعدة أن احتياجات الوثائق المدنية قد انخفضت عامًا بعد عام، وقد حصل المزيد من الأفراد المتأثرين بالصراع على بطاقات السكن وشهادات الميلاد وشهادات الجنسية وبطاقات الهوية الموحدة. تعمل التحالف الحماية العراق على ربط النازحين داخل العراق بالدعم في مجال التوثيق المدني من خلال جلسات توعية، واستشارات قانونية، ومساعدة قانونية مجانية. ومع ذلك، تبقى الاحتياجات قائمة، ولا يمثل التوثيق المدني ضماناً للحلول المستدامة والوصول إلى الحقوق.
يدعم نظام التوزيع العام للمواد الغذائية (PDS) الأسر العراقية لتلبية احتياجاتها الأساسية ويسهم في تعزيز عملية الانتعاش والصمود. يمكن للأسر ذات الدخل المحدود التقديم لاستلام الفائدة، ويعتمد حجم التوزيع على عدد أفراد الأسرة. يعتمد تسجيل PDS على التوثيق المدني ومعرفة إجراءات التقديم والتمثيل القانوني للتنقل في عملية التقديم. في الوقت الحالي، تُصدر الفائدة من PDS حصريًا في بغداد، وقد يستغرق الأمر ما يصل إلى عام واحد من التقديم حتى استلام بطاقة PDS. في العديد من الحالات، يتم تسجيل المتقدمين بشكل غير صحيح أو لا يتم تسجيلهم على الإطلاق. تضطر الأسر إلى إعادة التقديم نتيجة هذا النقص البيروقراطي، وبالنسبة للعديد من العائلات النازحة، تعتبر هذه المتطلبات حواجز تعيق الوصول إلى دعم PDS.

تواجه التحديات الإضافية تأثيرًا على قدرة النازحين الداخليين على التسجيل للحصول على فائدة نظام PDS. النظام PDS تُغلق بشكل دوري للحالات الجديدة أو تحديث حجم العائلة أو تحديث سجلات الزواج بسبب ارتفاع أعداد الحالات بالفعل للإدارة. علاوة على ذلك، يتبع كل منطقة إجراءات تسجيلها الخاصة مما يسبب الارتباك على مستوى المتقدمين وكذلك للجهات المعنية بالاستجابة. تسلط هذه التوقفات المؤقتة والاختلافات الإقليمية الضوء على أهمية نظام جيد الموارد لقبول الحالات ومراجعتها وتسجيلها بانتظام وفي الوقت المناسب بنهج موحد في جميع أنحاء البلاد. علاوة على ذلك، يمكن أن تواجه الأسر رفضًا أو فترات انتظار غير محددة في حالات التقديم الخاصة بهم. **تشير بيانات PCI إلى أن 65% من النازحين الداخليين الذين شملهم الاستطلاع في المواقع غير الرسمية لم يسجلوا بعد للحصول على فائدة PDS.**[32]

وفقًا لمستشار قانوني في لجنة الإنقاذ الدولية يعمل في الأنبار، "*يمكن للتدقيق الأمني أن يوقف عملية تسجيل نظام PDS ، خاصة إذا كان أحد أفراد الأسرة يعتقد الانتماء إلى الجماعات الإرهابية. وإذا فقد فرد الأسرة وثائقه المدنية أو كان ينتظر وثائق جديدة، فإن هذا أيضًا يؤخر العملية، فالإرشادات المتاحة من المديرية ليست واضحة دائمًا، وغالبًا ما تؤخر تدخلاتنا* ".

[29] التبرئة (التنصل) والإخبار (التبليغ) هي آليات يُطلب بموجبها من الأفراد، وغالباً النساء، الذين لديهم روابط عائلية مع أفراد لديهم انتماء متصور إلى داعش، التنصل من أقاربهم أو الإبلاغ عنهم. هذه العمليات خارج نطاق القضاء ويمكن أن تسبب ضررًا كبيرًا وتؤدي إلى وصمة عار في المجتمع. للمزيد من المعلومات: https://reliefweb.int/report/iraq/life-margins-re-examining-needs-paperless-people-post-conflict-iraq

[30] https://reliefweb.int/report/iraq/life-margins-re-examining-needs-paperless-people-post-conflict-iraq

[31] "الحياة في الهامش. المجلس الدنماركي للاجئين، اللجنة الدولية للإنقاذ، والمجلس النرويجي للاجئين، سبتمبر 2022."

[32] "استطلاع النزوح" تحالف حماية العراق، ديسمبر 2023

Funded by European Union Humanitarian Aid
PROTECTION CONSORTIUM OF IRAQ

محامي لجنة الإنقاذ الدولية يجري مقابلة مع امرأة نازحة وعائلتها حول وثائقهم المفقودة

المنحة للعودة وإعادة الإدماج

منذ يوليو 2019، نفذ وزارة الهجرة والمهجرين برنامجًا لمنح العودة، حيث قامت بتوزيع 1.5 مليون دينار عراقي للأسر المسجلة للعودة والتي تضم عضوين أو أكثر، و750,000 دينار عراقي[33] للأسر ذات العضو الواحد.[34] تم توصيل هذه المنحة لمرة واحدة من قبل السلطات كشبكة أمان للعائلات المعاودة للعودة. ومع ذلك، تعيق الكفاءة أعداد توزيعات منخفضة وغير متكررة. ومن بين المخاوف الأخرى القيمة المالية المنخفضة نسبيًا للمنحة، وخاصة بالنسبة لأولئك الذين تضررت منازلهم أو تم تدميرها. ووفقًا للبيانات القطاعية، حتى ديسمبر 2024، لم تستلم المنحة إلا 160,315 عائلة من بين 588,674 عائلة عادت وسجلت عودتها لدى وزارة الهجرة والمهجرين.[35]

على الرغم من أن المنح الخاصة بالعودة تقدم درجة من الدعم، إلا أن التأخيرات المتكررة في توزيع الأموال تقلل من الكفاءة العمل العودة. إن التحالف الحماية العراق على علم بحالات لا حصر لها حيث عادت الأسر إلى مناطقها الأصلية وتنتظر المدفوعات لمدة ستة أشهر أو أكثر. علاوة على ذلك، بالنسبة لبعض النازحين الداخليين، فإن العودة لا تعتمد فقط على الأموال، ولكن أيضًا على الضعف الناشئ عن التماسك الاجتماعي والعقبات السياسية.

[33] في وقت كتابة هذا التقرير، مبلغ 750.000 دينار عراقي كان يعادل حوالي 500 دولار أمريكي.

[34] لمزيد من المعلومات، راجع https://www.simaetbhatha.com/en-us/articles/4404241691543

[35] لمزيد من المعلومات، راجع https://iraqdurablesolutions.net/Home/RWG

Funded by European Union Humanitarian Aid
PROTECTION CONSORTIUM OF IRAQ

أحمد، 7 سنوات، يعيش مع والدته وأجداده. ولد أحمد أثناء الحرب، ليس لديه شهادة ميلاد، ولم يذهب إلى المدرسة قط. الصورة: المجلس النرويجي للاجئين

بالنسبة للنازحين الداخليين الذين لا يستطيعون أو لا يرغبون في العودة إلى منطقة أصلهم، هناك منحة بديلة متاحة. تم تصميم منحة الاندماج لدعم الأشخاص في الاندماج المحلي في منطقة نزوحهم.[36] بالمثل، فهي مدفوعات مرة واحدة أيضًا، ومحدودة بـ 500,000 دينار عراقي (حوالي 380 دولار أمريكي) للأسر ذات العدد الأعضاء الأكثر من واحد، و250,000 دينار عراقي (حوالي 190 دولار أمريكي) للأفراد.[37] بالإضافة إلى الفارق النقدي الكبير بين منح العودة والاندماج، فإن توزيع منح الاندماج ما زال محدودًا بشكل كبير أيضًا. **منذ عام 2019، تم توزيع جولة واحدة فقط من منح الاندماج على 1,128 أسرة.** العديد من النازحين الداخليين الذين قد يكونون مؤهلين لهذه البرامج غير على علم بوجودها ببساطة. **47% من المستجيبين للاستبيان لم يكونوا يعرفون إجراءات التسجيل لمنحة الاندماج، و45% لم يعرفوا كيفية التسجيل لمنحة العودة.** كما تم رفض ما يقرب من 10% من المستجيبين للمسح الذين قاموا بالتسجيل لمنحة الاندماج، وأكثر من 7% من أولئك الذين قاموا بالتسجيل لمنحة العودة تم رفضهم.[38]

حتى الآن، لا توجد خطة لمنح الانتقال المتاحة للنازحين الداخليين في العراق الفيدرالي. يؤكد النهج المتبع في هذه المنح، سواء من حيث القيمة النقدية المخصصة أو معدل التوزيع، على التفضيل الواضح لتشجيع العودة عن غيرها من المسارات.

إعلان إغلاق المخيمات في إقليم كردستان العراق جاء جنبًا إلى جنب مع أكثر خطة شاملة لإغلاق المخيمات حتى الآن. تحددت هذه الخطة توافر منح للنازحين الداخليين في مخيمات إقليم كردستان العراق بقيمة متساوية قدرها 4 ملايين دينار عراقي (حوالي 3,040 دولار أمريكي) لجميع المسارات الثلاثة: العودة، والاندماج، والانتقال. يمكن أن يكون هذا النهج الأكثر تكافؤًا ذو فائدة هائلة لجميع النازحين الداخليين في العراق بغض النظر عن حالتهم أو موقعهم.

[36] ibid

[37] في وقت كتابة هذا التقرير، مبلغ 500.000 دينار عراقي كان يعادل حوالي 333 دولار أمريكي.

[38] استطلاع النزوح" تحالف حماية العراق، ديسمبر 2023

Funded by European Union Humanitarian Aid
PROTECTION CONSORTIUM OF IRAQ

الشروط في مناطق الأصل

حتى إذا تم تبسيط الوصول إلى الخدمات الأساسية والمنح الحكومية، سيكون هناك جزء من النازحين الداخليين الذين لا يستطيعون العودة إلى مناطق أصلهم. يعود ذلك في الغالب إلى عاملين: أ) عراقيل العودة؛ وب) عدم توفر ظروف تسهم في عملية العودة الآمنة والطوعية والمستدامة.

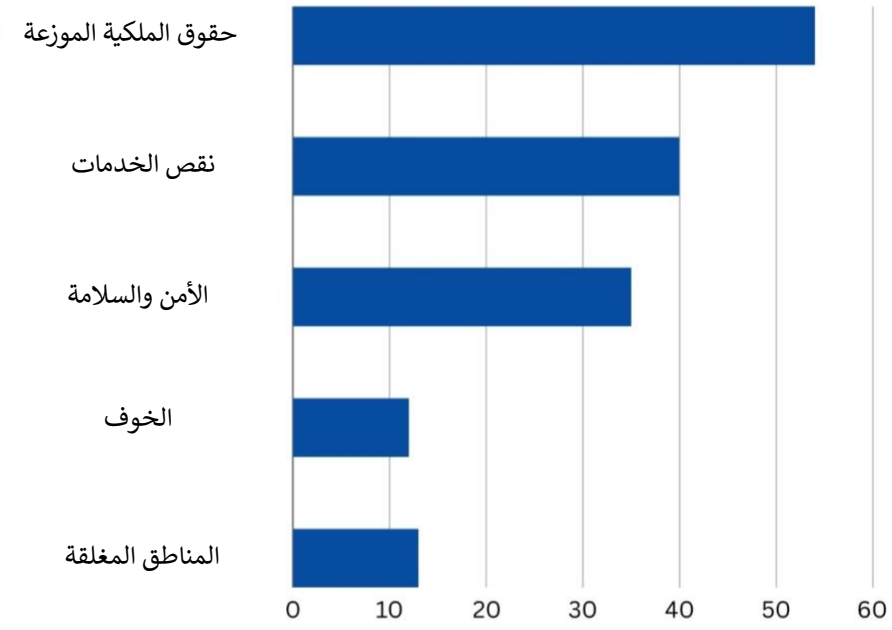

الشكل: سؤال استطلاع" PCI ما الذي يمنعك من العودة إلى المنزل؟" المصدر تحالف الحماية للعراق

حتى نوفمبر 2023، يقدر المنظمة الدولية للهجرة (IOM) أن هناك 292 موقعًا من دون عودة في العراق، وذلك بشكل رئيسي بسبب منع العودة من قبل السلطات الإقليمية الفرعية و/أو الجماعات المسلحة المسيطرة على تلك المناطق. بدون تدخل سياسي لحل المشاكل الأمنية الأساسية، فإن العودة إلى هذه المواقع وخاصة النازحين الذين يُعتقد أنهم ينتمون إلى داعش - لخطر الأذى، وقد يشكل ترحيلًا قسريًا.[39]

> *"لقد اتخذنا القرار بعدم العودة، لأننا سنتعرض للقتل والانتقام إذا عدنا. لا يمكن ضمان الحماية لنا"*
>
> امرأة نازحة تعيش في كركوك تتحدث عن الخوف الذي يتقاسمه العديد من النازحين عندما يواجهون احتمال العودة إلى المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة.

مخاوف الحماية لا تقتصر على مناطق العودة. **تشير بيانات التحالف الحماية إلى أن 25%، أو 1 من بين 4 نازحين داخلية في المواقع غير الرسمية يعتبرون العنف القائم على النوع الاجتماعي أحد أهم مخاوفهم في مناطق النزوح.**

في بعض المناطق، يمكن أن يُرجع عدم العودة إلى الممتلكات المتضررة أو المدمرة أو المتنازع عليها. يؤكد الخطة الوطنية لنازحين الداخلية على أهمية تعويض الممتلكات لدعم الأفراد والعائلات في العودة. ومع ذلك، على الرغم من الأطر القانونية الواضحة التي وضعتها الحكومة، تقدر الأمم المتحدة أن 1٪ فقط من المطالبين حصلوا على تعويضات

[39] يُفهم عدم الإعادة القسرية على نحو متزايد على أنه يشير إلى عمليات إعادة الأشخاص أو نقلهم بين السلطات وليس بين البلدان - وبالتالي يمكن تطبيقه على عمليات النقل التي تحدث بين السلطات داخل دولة واحدة. انظر:
https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/non-refoulement-in-the-context-of-internal-displacement/nrc-non-refoulement_idps-screen.pdf

Funded by European Union Humanitarian Aid
PROTECTION CONSORTIUM OF IRAQ

عقارية.[40] وبالإضافة إلى ذلك، هناك عوائق عالية للغاية للوصول إلى نظام التعويض للأشخاص من المناطق المشمولة بالمادة 140 من الدستور، التي تسعى إلى إيجاد حلول لقضية المناطق المتنازع عليها بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية.

قصة علا: الطريق الطويل للتعافي للنازحين المتبقين في العراق

علا *، أم عازبة لثمانية أطفال، نزحت من سنجار في عام 2014. قُتلت ابنتها زينة التي تبلغ من العمر ثماني سنوات خلال القتال.

[40] وثيقة خاصة مشتركة من قبل الأمم المتحدة مع الشركاء

PROTECTION CONSORTIUM OF IRAQ
Funded by European Union Humanitarian Aid

"فررنا من سنجار بأرواحنا فقط وسعينا للأمان في أربيل. كان زوجي مفقودًا، وكنت وحدي مع أطفالي. لقد بقينا في مخيم أولاً، ثم مع أقاربنا - نعمل في الزراعة لكسب قوت يومنا. بعد بضع سنوات، انتقلنا إلى مخيم حمام العليل، حيث أملت في أن أجد زوجي، لكن دون جدوى. بعد إغلاق المخيم، استقرنا في الموصل ولقد عشنا في هذه الغرفة الصغيرة منذ ذلك الحين".

علا هي واحدة من العديد من العراقيين النازحين داخلياً الذين يعيشون في مواقع غير رسمية. في غرب الموصل، تعتبر المواقع غير الرسمية "المنزل" لحوالي 10,000 عائلة. الظروف في هذه المناطق صعبة، حيث تفتقر إلى الخدمات بسبب عدم وجود أوراق ملكية، مما يؤدي إلى غياب الكهرباء والمياه المركزية. تلجأ العائلات إلى سحب الكهرباء والمياه من خلال "خطوط غير قانونية"، التي تقطع بشكل دوري من قبل السلطات. يتم إصدار إخطارات بالطرد بانتظام للعائلات. "أنا وابني نقوم بجمع القمامة لكسب لقمة العيش. أحيانًا، عندما نتجول في الشوارع، يُلقى عليّ الشتائم. لقد تعودت على ذلك، لكنني أقلق على أطفالي. لدي بنات يخافن حتى من الخروج للعب." قصة علا ليست استثناءً.

في الموصل حيث تعمل المجتمعات على التغلب على جروح الماضي، غالبًا ما تؤدي الاتهامات العامة إلى انتهاك حقوق الأفراد. " ابني البالغ من العمر 8 سنوات أوقفوه عند نقطة التفتيش،" وفقًا لنسيمة، جارة علا. "لأن عمه كان جزءًا من 'الدولة الإسلامية'، قاموا بتوقيف ابني وتدمير بطاقته الشخصية. لقد كنا نتنقل هنا وهناك لأكثر من عام. أصدروا ورقة تقول إن ابني بريء، ولكننا لا نزال لا نملك بطاقة هوية. لا أحد يريدنا هنا، لكن ليس لدينا منزل للعودة إليه. إلى أين سنذهب؟"

الخلاصة

الاستمرار في النزوح المستمر وعدم وجود خطة ملموسة لاستعادة المناطق الأصلية أدى إلى حالة مأساوية بالنسبة للعديد من النازحين الداخليين في العراق، حيث يجد العديد منهم أنفسهم أكثر بعدًا عن حل لنزوحهم من أي وقت مضى. مع انتقال العراق إلى مرحلة التنمية، فإن عدم التعامل الكافي مع الاحتياجات الإنسانية المتبقية وتنفيذ حلول مستدامة يزيد فقط من التحديات التي تواجه هذه المجتمعات. يعود تردد أو عدم قدرة العديد من النازحين الداخليين على العودة إلى ديارهم إلى عدة عوامل، بما في ذلك مخاوف من عدم الاستقرار، والمناطق المحاصرة سياسيًا، ونقص التأهيل والوصول إلى الخدمات الأساسية الضرورية للعيش الكريم. للأسف، بالنسبة للكثيرين ممن يقررون العودة، تتجسد هذه المخاوف في كثير من الأحيان.

في الانتقال من الاستجابة الإنسانية إلى الاستجابة التنموية، ومن التنسيق والإشراف الإنساني إلى قيادة الحكومة، ظهرت تحديات تهدد تحقيق حلول دائمة للعراقيين النازحين. على الرغم من الجهود المبذولة بشكل متواصل من قبل الأمم المتحدة لتنفيذ هندسة تنسيقية جديدة تتماشى مع الحكومات المحلية، إلا أن التقدم الملموس يظل محدودًا.

التمويل المستمر والدعم الذي تمت الموافقة عليه قبل الانتقال سمح لوكالات الإغاثة بالوصول إلى الملايين من العراقيين أثناء وبعد نهاية صراع واسع النطاق، ويمكن بالعديد من الطرق، أن تُعتبر الاستجابة دليلاً على ما يمكن أن تحققه الإجراءات الإنسانية المنسقة. ومع ذلك، فإن الضعف المستمر لـ 1.1 مليون نازح لا ينبغي أن يُعتبر مجرد هامش من قبل المانحين، والأمم المتحدة، والوكالات الوطنية، والدولية. فالتجاهل لهذه القضية سيكون تخليًا عن المبادئ الإنسانية، وقبولًا هادئًا للاستبعاد على أساس وضع النزوح، و—على المدى الطويل— مسؤولية في حالة النزوح الثانوي والمستمر.

توضح مراجعة الاستجابة الإنسانية المستقلة للنزوح الداخلي التي تم نشرها مؤخرًا أن النظام الإنساني كما هو مُعد اليوم ليس بالضرورة مجهزًا للتعامل مع النزوح الداخلي. وفي العراق، فإن التحولات المختلفة التي حدثت على مستوى النظام لم تأخذ في الاعتبار بالضرورة وجهات نظر واختيارات النازحين أنفسهم. بدون تحسينات في التنسيق والتمويل والبرمجة، قد يستمر النازحون العراقيون في التعرض للنزوح الطويل دون حلول دائمة أو أمل في المستقبل. ومع ذلك، لا يزال هناك فرصة لإعادة توجيه وتعزيز الاستراتيجيات القطاعية. يمكن للاستثمارات والقيادة المتجددة أن تؤدي إلى تحسين الوصول إلى الخدمات والحقوق للنازحين العراقيين والنازحين العائدين والمجتمعات المضيفة.

الحاجة إلى بناء الثقة والتعاون أكثر أهمية مع استمرار حكومة العراق في تولي مهمة التنسيق، واستغلال خبرة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، بما في ذلك المتضررين من النزوح نفسهم عند الاقتضاء. ليس هذا فقط في صالح المجتمعات المتأثرة بالنزوح، ولكنه أيضًا يتماشى مع التزامات دولية مثل تلك المحددة في إطار التعاون الذي ينبغي تحقيقه للتنمية المستدامة من قبل الأمم المتحدة.